الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/8/LAO/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة
جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.10-11165 090310 110310

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المنهجية وعملية التشاور

ألف – المنهجية

١- أُعد التقرير الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بموجب الاستعراض الدوري الشامل وصيغ وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفي مقرر المجلس ٦/١٠٢ المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويركز هذا التقرير على ما وضع ونُفِّذ من قوانين ولوائح تنظيمية، وعلى مؤسسات الدولة وسياساتها وممارساتها، كما يركز على التحديات والمعوقات والأولويات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٢- ولإعداد هذا التقرير، أدت وزارة الشؤون الخارجية دور جهة الاتصال لتنسيق عمل مختلف الوكالات الحكومية المعنية وسائر الجهات صاحبة المصلحة وتولت تنظيم مشاورات واسعة النطاق بين هذه المؤسسات والجهات. وأنشأت الحكومة لجنة توجيهية وطنية كُلفت بإعداد تقرير وطني في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأُنشئت صلب هذه اللجنة فرقة عمل تضم ممثلين عن مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وعن الجمعية العامة والمحكمة الشعبية العليا ومكتب المدعي العام لدى المحكمة الشعبية العليا وجبهة لاو للبناء الوطني والمنظمات الشعبية المعنية.

باء – عملية التشاور

٣- تحضيراً لعملية الاستعراض الدوري الشامل، كلفت حكومة لاو وفودها بحضور عدد من حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل. وأجرت وفود لاو زيارات دراسية إلى بعض البلدان بغية الاستفادة من تجربتها في مجال الاستعراض الدوري الشامل. ونُظمت أيضاً حلقات عمل وطنية لإذكاء الوعي بعملية الاستعراض الدوري الشامل في صفوف السلطات المركزية والمحلية والجهات صاحبة المصلحة. ونُظمت سلسلة من المشاورات حول صياغة التقرير الوطني شارك فيها عبر شبكة الاتصالات عدد من الوزارات والمؤسسات، فضلاً عن جبهة لاو للبناء الوطني ومنظمات شعبية ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات مهنية ومعاهد التعليم والبحث ومنظمات دولية تنشط في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ودُعي الممثل الإقليمي للمفوضة السامية لحقوق الإنسان في منطقة جنوب شرق آسيا لتيسير عملية التحضير بوصفه خبيراً في الميدان.

ثانياً – تقديم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

ألف – استعراض عام لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

٤- لاو بلد ذو تاريخ عريق، وشعب لاو يعيش منذ عهد بعيد على هذه الأرض التي أقام فيها بلداً مزدهراً خلال حقبات التاريخ ومراحله المختلفة. وقد ظلت لاو دولة تابعة لجارتها لفترة تزيد على مائة سنة قبل أن تقع تحت هيمنة الاحتلال لفترة تزيد على ٦٠ عاماً، ثم عانت من تدخل واجتياح قوى الاستعمار الجديد لفترة تناهز ٢٠ عاماً. وخلال هذه الفترات المريرة من تاريخ لاو خضع شعب لاو بمختلف مجموعاته الإثنية للاستغلال على أيدي الغزاة الأجانب، وفقد استقلاله الوطني وحقه في السيادة على بلده. وحُرم أفراد شعب لاو من حقوقهم ومن فرصة المشاركة في الحياة السياسية للبلد. وخلال تلك المراحل من تاريخ البلد، تعرضت حقوق أفراد شعب لاو لانتهاكات جسيمة ولم تكن تحظى بأي شكل من أشكال الاحترام والحماية. وعقب تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٧٥، أصبح أفراد شعب لاو بمختلف مجموعاته الإثنية يتحكمون فعلاً في شؤون بلدهم. وهم يعيشون اليوم في بلد يتمتع بالاستقلال والسيادة، حيث يتمتعون بالحق في تقرير مصيرهم، وهو ما من شأنه أن يهيّئ الظروف المؤاتية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعب لاو في شتى أصقاع البلد.

٥- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي بلد من أقل البلدان نمواً غير الساحلية، يقع في جنوب شرق آسيا، ويبلغ عدد سكانه نحو ستة ملايين نسمة. وتغطي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مساحة إجمالية قدرها ٨٠٠ ٢٣٦ كيلومتراً مربعاً يتكون ثلثاها من الجبال. ولجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حدود مشتركة مع خمسة بلدان، هي تحديداً جمهورية الصين الشعبية شمالاً، ومملكة كمبوديا جنوباً، وجمهورية فييت نام الاشتراكية شرقاً، ومملكة تايلند غرباً واتحاد ميانمار في الشمال الغربي.

٦- ويتكون سكان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من ٤٩ مجموعة إثنية يعيش أفرادها مشتتين بين الشمال والجنوب، وينقسم السكان إلى أربعة جماعات إثنية – لغوية، وهي تحديداً لاو – تاي، ومون – خمير، وهمونغ – إيميين، وصينية – تبتية. ويتعايش أفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات في كنف السلم والوئام والتضامن. ويتمتعون بالمساواة في الحقوق أمام القانون.

٧- ويشير التعداد الذي أُجري في عام ٢٠٠٥ إلى أن ٦٧ في المائة من شعب لاو هم من البوذيين، و١,٥ في المائة من المسيحيين، وأقل من ١ في المائة من المسلمين والبهائيين. وإلى جانب أتباع الديانات المذكورة، فإن ٣٠,٩ في المائة من أفراد شعب لاو هم من أتباع الطوائف الروحانية وطوائف أخرى.

باء – الهيكل السياسي

٨- اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دستورها الأول في عام ١٩٩١ وقامت بتعديله في عام ٢٠٠٣ بغية تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية – الاقتصادية واستيفاء شروط التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينص الدستور بوضوح على أن لاو هي جمهورية ديمقراطية شعبية؛ وأن الشعب هو الذي يمتلك جميع السلطات ويمارسها بما يخدم مصالح شعب لاو المتعدد الإثنيات. والنظام السياسي الذي اختاره شعب لاو المتعدد الإثنيات على أساس الحق في تقرير المصير بانتخاب أعضاء الجمعية العامة الذين يمثلون سلطات الشعب ومصالحه، هو الذي يكفل ممارسة أفراد الشعب لحقوقهم.

٩- ويتألف النظام الإداري لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من مختلف هيئات سلطة الدولة وأجهزتها، وهي تحديداً الجمعية الوطنية والحكومة ومحاكم الشعب والمكاتب الشعبية للنيابة العامة. وبالإضافة إلى هذه الهيئات، تشارك جبهة لاو للبناء الوطني والمنظمات الشعبية، كاتحاد نقابات العمال في جمهورية لاو والاتحاد الشبابي الثوري والاتحاد النسائي في جمهورية لاو ورابطة قدامى المحاربين وغيرها من المنظمات الاجتماعية والمهنية التي تنشط في البلد، في جميع الجهود الرامية إلى توحيد صفوف أفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات من مختلف شرائح المجتمع وتعبئتهم من أجل إنجاز المهام المتمثلة في حماية البلد وتنميته، وحماية حقوق أعضاء مختلف المنظمات المذكورة ومصالحهم المشروعة.

١٠- والجمعية الوطنية هي هيئة حكومية تمثل حقوق أفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات ومصالحه. وهي الهيئة العليا لسلطة الدولة والسلطة التشريعية المكلفة باتخاذ القرارات بشأن قضايا جوهرية تتعلق بالبلد، وتشرف على أنشطة الهيئات التنفيذية ومحاكم الشعب والمكاتب الشعبية للنيابة العامة. ويُنتخب أعضاء الجمعية العامة على أساس مبادئ الاقتراع العام والمتساوي والمباشر والسري.

١١- والحكومة هي الفرع التنفيذي لسلطات الدولة. وهي تشرف الحكومة على تنفيذ واجبات الدولة بطريقة موحدة، وذلك في شتى الميادين كالسياسة والاقتصاد والثقافة وشؤون المجتمع والدفاع والأمن القوميين والشؤون الخارجية. وتتألف حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من ١٤ وزارة ومؤسستين لهما مركز الوزارة. وتنقسم الإدارة المحلية إلى ١٦ مقاطعة فضلاً عن العاصمة فيانتيان، و١٤٣ إقليماً و٩٥٥ ٨ بلدة.

١٢- وما فتئت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تتبع سياسة متسقة تهدف إلى ضمان حقوق الإنسان لأفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات. وعلى غرار المعركة من أجل الاستقلال الوطني في الماضي، فإن السياسة الحالية في مجالي الحماية والتنمية الوطنيتين تهدف إلى ضمان المساواة في الحقوق والحريات وكفالة الحقوق الديمقراطية لأفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات، وهي حقوق وحريات لا يجوز لأحد انتهاكها. وخلال العقود الثلاثة الماضية، ساهمت التنمية

الاجتماعية – الاقتصادية الوطنية، التي شهدت نجاحاً تدريجياً، في تحسين موارد رزق أفراد الشعب. وتعمل الحكومة في الوقت الراهن على تنسيق الجهود من أجل تحسين وتعزيز النظام الديمقراطي الشعبي بما يجعل آليات الدولة قادرة على خدمة الوطن وأفراد الشعب وتهيئة الظروف المؤاتية لكي يتمتع أفراد شعب لاو بحقوقهم ويمارسونها بشكل تام.

١٣- وتمثل محاكم الشعب الفرع القضائي للدولة، وتتألف من محكمة الشعب العليا، والمحاكم الإقليمية، ومحاكم القطاعات، ومحاكم الأقاليم، والمحاكم العسكرية. ومحكمة الشعب العليا هي الجهاز القضائي الأعلى للدولة. وتتخذ محاكم الشعب قراراتها بشكل جماعي. ويصدر القضاة ما يقررونه من أحكام بشكل مستقل ويمتثلون في ذلك للقوانين السارية. وتكون أحكام القضاء النهائية مُلزمة لجميع منظمات الحزب والدولة ولجبهة لاو للبناء الوطني، وكذلك جميع المنظمات الشعبية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية وكافة أفراد الشعب. ويجب على الأفراد والمنظمات المعنيين بتلك الأحكام تنفيذها تنفيذاً تاماً.

١٤- ويتولى المكتب الشعبي للنيابة العامة مهمة رصد تنفيذ القوانين. وتتألف هيئة النيابة العامة من مكاتب المدعين العامين لدى المحكمة العليا ولدى المحاكم الإقليمية والمحاكم العسكرية ومحاكم المقاطعات والأقاليم. وهي مخوّلة ومُلزمة برصد التنفيذ السليم والموحد للقوانين واللوائح التنظيمية من جانب جميع الوزارات والمؤسسات التي لديها مركز الوزارة والمنظمات المرتبطة بالحكومة وجبهة لاو للبناء الوطني والمنظمات الشعبية والمنظمات الاجتماعية والإدارات المحلية والمؤسسات الاقتصادية والعاملين في الخدمة العامة وسائر المواطنين؛ وهي التي تؤدي دور الادعاء العام.

جيم – تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد الوطني

١٥- ينص دستور جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذي يمثل القانون الأعلى في البلد، على حقوق وواجبات أساسية لجميع المواطنين (الفصل الرابع، المواد ٣٤ إلى ٥١) بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالاستناد إلى الدستور، اعتمدت الجمعية الوطنية نحو ٩٠ قانوناً يتعلق العديد منها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك النهوض بالمرأة وحمايتها، وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم، وحرية وسائط الإعلام من بين جهات عديدة أخرى. وثمة أيضاً عدد من القوانين الفرعية واللوائح التنظيمية التي أصدرتها السلطة التنفيذية.

١٦- وعقب التحرير الوطني في عام ١٩٧٥، ركّزت حكومة لاو على إنجاز العديد من المهام من أجل تضميد الجراح التي خلّفتها الحروب العنيفة وتحسين ظروف عيش أفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات. وفي عام ١٩٨٦، اعتمدت الحكومة الآلية الاقتصادية الجديدة، مما سمح بالتحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد موجه نحو السوق ومكّن من إحراز تقدم تدريجي في مجال التنمية الاقتصادية الوطنية. ووضعت الحكومة استراتيجيات مرحلية تستند

إلى رؤية واضحة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية تجسّدت من خلال تنفيذ البرامج المختلفة التي اعتمدتها الحكومة، كاستراتيجية النمو الوطني والقضاء على الفقر، وخطط التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الوطنية الخمسية، والرؤية الوطنية للتعليم – أفق ٢٠٢٠، والاستراتيجية الخاصة بقطاع الصحة العامة – أفق ٢٠٢٠، والخطة الرئيسية للنهوض بسيادة القانون – أفق ٢٠٢٠، والبرامج الوطنية المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف هذه الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة إلى المضي قدماً على درب القضاء على الفقر في صفوف أفراد شعب لاو المتعدد الإثنيات بحلول عام ٢٠١٥ وإلى الارتقاء بالبلد وتخليصه من وضعه كبلد من أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠.

١٧- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في ست اتفاقيات رئيسية لحقوق الإنسان وفي بروتوكولين اختياريين، وهي تحديداً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في التراعات المسلحة. ووقّعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضاً اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبوجه عام، أُدرجت أحكام هذه المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى حد بعيد في القوانين واللوائح التنظيمية الوطنية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

١٨- وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في اتفاقيات أخرى تتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون العمل، مثل اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها، ولا سيما البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني). وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف أيضاً في ثمانٍ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية (هي الاتفاقية رقم ٤ والاتفاقية رقم ٦ والاتفاقية رقم ١٣ والاتفاقية رقم ٢٩ والاتفاقية رقم ١٠٠ والاتفاقية رقم ١١١ والاتفاقية رقم ١٣٨ والاتفاقية رقم ١٨٢) وفي بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٩- وقد أنشأت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية آليات مشتركة بين الوكالات لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن بين هذه الآليات اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالإعداد للتصديق على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وتنفيذهما، واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالإعداد لعملية الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بتقديم

التقارير بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وتنفيذ أحكامها، واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، واللجنة الوطنية للأمهات والأطفال، واللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، واللجنة الوطنية المعنية بالتنمية الريفية والتخفيف من شدة الفقر، واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

٢٠- وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، افتتحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رسمياً مكتب بعثتها الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بسويسرا. وهذا الإجراء من شأنه أن يمكّن البلد من التنسيق الوثيق مع المكاتب المعنية بحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة التي مقرها في جنيف وتنشيط مشاركتها في أنشطة آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ومتابعتها.

٢١- ورحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، استرشاداً بسياستها الخارجية المتسقة والبناءة، بالمقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، السيد أسماء جاهانغير، التي قامت بزيارة إلى لاو في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بصدد النظر أيضاً في توجيه الدعوة إلى مقررين خاصين آخرين من أجل زيارة البلد في المستقبل. وعلى الصعيد الإقليمي، شاركت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مشاركة نشطة في العملية التي تمخضت عن إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا وساهمت في تلك العملية مساهمة كبيرة. وفي الوقت ذاته، وعلى الصعيد الثنائي، أقامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حوارات مع بلدان أجنبية، وبخاصة مع السويد وأستراليا وكذلك الاتحاد الأوروبي، تناولت فيها مسائل حقوق الإنسان، وذلك من أجل تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الجيدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بهدف تعزيز التفاهم المتبادل والنهوض بالتعاون وبالمساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان.

٢٢- وتولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية للدراسات والبحوث المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد وضعت وزارة التعليم منهجاً دراسياً لتعليم حقوق الإنسان وأنشأت وحدة لحقوق الإنسان بكلية القانون والعلوم السياسية التابعة لجامعة لاوس الوطنية بغية تحسين النهج الدراسي لتعليم المعارف الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان في الكلية. وعلاوة على ذلك، أُنشئ مركز للبحوث في مجال حقوق الإنسان داخل الأكاديمية الوطنية للعلوم الاجتماعية لإجراء البحوث في مجال حقوق الإنسان. ونظمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حملات نشطة لنشر مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان التي تعد جمهورية لاو طرفاً فيها، بالتوازي مع نشر القوانين واللوائح التنظيمية الوطنية في صفوف العاملين في الخدمة العامة والمسؤولين الحكوميين على المستويين المركزي والمحلي، وفي صفوف الجمهور العام، بما في ذلك الأطفال والشباب. وبمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان ويوم

مكافحة الفساد واليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم ومناسبات أخرى تتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، نظمت حكومة جمهورية لاو بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء إنمائيين آخرين أحداثاً تذكارية لنشر المعلومات ذات الصلة وزيادة إذكاء الوعي باحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

ثالثاً – إعمال حقوق الإنسان في جميع المجالات

ألف – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١– التنمية والقضاء على الفقر

٢٣– جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي بلد من أقل البلدان نمواً في العالم، وتحتل المرتبة ١٣٣ من أصل ١٨٢ بلداً حسب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٨. لذلك اعتمدت الحكومة خطة إنمائية للفترة ٢٠٠١–٢٠٢٠ تهدف إلى تخليص البلد من وضعه كأحد أقل البلدان نمواً وإلى استئصال الفقر. ولتجسيد رؤية الحكومة على أرض الواقع، تعمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الوقت الراهن على تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠، التي تدخل في إطار الخطة الإنمائية لفترة العشر سنوات الممتدة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في القضاء على الممارسات السلبية وإزالة العقبات التي تقف حجر عثرة أمام عملية التنمية، كالممارسات المتمثلة في القطع والحرق، وزراعة الأفيون، وما إلى ذلك. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٠، وشرعت في تنفيذ هذه الاستراتيجية التي تركز على التخفيف من وطأة الفقر في الأقاليم الأشد فقراً البالغ عددها ٤٧ إقليماً. كما اعتمدت الحكومة وشرعت في تنفيذ ١١ برنامجاً و١١١ مشروعاً تتعلق بشتى جوانب التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لفترة الخمس سنوات ٢٠٠٦–٢٠١٠. وقد حُدِّد لكل إقليم ومقاطعة بين ٢ و٣ من المجالات الإنمائية الرئيسية. واتُخذ العديد من هذه المجالات نماذج تسترشد بها سياسة التنمية الريفية الشاملة التي مكّنت من تحقيق تغيرات في جوانب عديدة من الحياة في المناطق الريفية، وذلك في إطار برامج لتحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية تشمل مجموعات من البلدات. وإضافة إلى ذلك، سعت الحكومة إلى تنظيم وتوجيه الموظفين العاملين في مجال التنمية الريفية على الصعيدين المركزي والمحلي وعلى صعيد المجتمعات المحلية، وذلك تنفيذاً لسياسة الحكومة التي تهدف إلى مد جسور التنمية كي تشمل كافة البلدات. وعلى صعيد المجتمع المحلي، شارك متطوعون مشاركة نشطة في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمجالات الإنمائية الرئيسية المشار إليها.

ونتيجة لذلك، تلقى أفراد المجتمعات المحلية ممن يعيشون في تلك المناطق تدريباً مهنياً مكّنهم من إيجاد مصادر رزق جديدة ومن تحسين موارد الرزق القائمة.

٢٤- وقد وضعت الحكومة التخفيف من وطأة الفقر في صدارة أولويات سياسة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وما فتئت تخصص كل سنة استثمارات كبرى من أجل التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر. وفي عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بوجه خاص، بلغ الاستثمار في هذا المجال ما قيمته ٣٤٤,١٢ كيب (عملة جمهورية لاو). وخلال السنوات الخمس الماضية، قامت الحكومة بتعبئة وتخصيص ما مجموعه ١,٨٩٥ مليار كيب أو نحو ١٩٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للاستثمار في التنمية الريفية وفي التخفيف من وطأة الفقر. وفي الوقت ذاته، أنشأت الحكومة في عام ٢٠٠٣ صندوقاً للحد من الفقر يشمل ١٩ قطاعاً في ست مقاطعات، ووفّر لصناديق تنمية القرى المخصصة للتصدي لمشكلة الفقر في المناطق الريفية (في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧) ما مجموعه ٤١,٧ مليار كيب، وزعت على ٤٧ إقليماً و٤٥٩ قرية و٨٠٩ ٢٢ من الأسر المعيشية. وقد ساهم هذا الجهد من جانب حكومة جمهورية لاو في تحقيق نمو اقتصادي سنوي مطرد بلغ ٧ في المائة في المتوسط، وفي زيادة دخل الفرد الواحد ليبلغ ٨١٠ دولارات (٢٠٠٨) مقارنة بمبلغ ٣٠٠ دولار للفرد الواحد خلال السبعينات من القرن الماضي قبل إنشاء الآلية الاقتصادية الجديدة. وانخفضت نسبة الفقر في صفوف السكان من ٤٨ في المائة خلال التسعينات من القرن الماضي إلى ٢٦,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨.

٢- الحق في العمل

٢٥- الحق في العمل هو حق مضمون لأفراد شعب جمهورية لاو المتعدد الإثنيات بموجب الدستور وقانون العمل لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ومن أجل مساعدة أفراد الشعب على التمتع بهذا الحق، ما فتئت الحكومة تسعى جاهدة لتنمية المهارات وتوفير التدريب المهني لجميع أفراد الشعب، فأنشأت، ورخصت للقطاع الخاص إنشاء، مراكز للتدريب المهني. وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد مراكز التدريب المنتشرة في شتى أصقاع البلد ١٥٢ مركزاً، من بينها ٦٠ مركزاً تابعاً للقطاع العام و٩٢ مركزاً تابعاً للقطاع الخاص. وإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل تنمية العمالة في مختلف أنحاء البلد، تتعاون الحكومة مع بلدان أخرى من أجل إيفاد عمال من لاو للعمل في الخارج. ويبلغ عدد أفراد شعب لاو العاملين في الخارج في الوقت الراهن ٣٩٠ ١٦ عاملاً، من بينهم ١٥٦ ٤ امرأة، وهو ما ساهم في خفض معدل البطالة في البلد الذي بلغ ١,٤ في المائة من قوة العمل الوطنية في عام ٢٠٠٥.

٢٦- ويعمل أفراد شعب لاو في بيئة عمل خالية من التمييز بسبب نوع الجنس أو الانتماء الاجتماعي أو أية أسباب أخرى، ويتمتعون بشروط عمل جيدة تتناسب مع أعمارهم وتستوفي شروط السلامة الصحية وتكفل مبدأ تساوي الأجر عن العمل المتساوي القيمة. وفي عام ٢٠٠٨ اعتمدت الجمعية الوطنية القانون المتعلق بنقابات العمال، في حين اعتمدت

الحكومة مراسيم عدة تكفل إلى جانب الدستور وسائر القوانين حماية حقوق العمال، نساءً ورجالاً، ومصالحهم المشروعة.

٣- الحق في التعليم

٢٧- الحق في التعليم هو أحد أهم الحقوق الممنوحة لمواطني لاو، ويحظى بالأولوية في السياسات الإنمائية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. والحق في التعليم يكفله الدستور وكذلك القانون المتعلق بالتعليم، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٠٧، الذي يجسد الأحكام الواردة في الدستور إذ ينص على المبادئ العامة المتعلقة بالنهوض بالتعليم وتسيير شؤونه بهدف تمكين جميع أفراد الشعب من نيل التعليم دون تمييز، وعلى حقوق المواطنين وواجباتهم في ميدان التعليم. وتعتبر الحكومة أن التعليم يقع في صميم تنمية الموارد البشرية. وتعمل الحكومة على تنفيذ سياسة تهدف إلى نيل التعليم بشكل فعال وإيجاد الفرص لجميع السكان من أجل نيل التعليم، ولا سيما السكان الذين يقيمون في المناطق الريفية النائية والنساء والأطفال والمحرومين. وقد هيأت الحكومة أيضاً الظروف المؤاتية لزيادة عدد المواطنين الذين يتلقون تدريباً مهنياً.

٢٨- ويخضع نظام التعليم في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حالياً لإصلاحات وإجراءات تحسينية حتى يكون قادراً على تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد. ويقع التعليم في صميم تنمية الموارد البشرية وهو يحظى بالأولوية في إطار الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وخلال العقد الماضي اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للتعليم للفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠، وخطة العمل الوطنية من أجل توفير التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٥، والاستراتيجية الوطنية لإصلاح نظام التعليم للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، والإطار العام لتنمية قطاع التعليم، وهي خطط واستراتيجيات تهدف جميعاً إلى زيادة فرص نيل التعليم لجميع أفراد شعب لاو من مختلف المجموعات الإثنية وفي مختلف أنحاء البلد، وذلك من مرحلة التعليم قبل المدرسي إلى مرحلة التعليم العالي.

٢٩- وتبيِّن الدراسة الاستقصائية السنوية التي أجراها مركز إحصاءات التعليم وتكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٩ إلى أن البلد يعد في الوقت الراهن ١ ١٢٣ من مدارس الحضانة ورياض الأطفال، و٨ ٨٧١ مدرسة ابتدائية و١ ١٢٥ مدرسة ثانوية (٧٢٢ مؤسسة للتعليم الثانوي الإعدادي و٣٥ مؤسسة للتعليم الثانوي العالي و٣٦٨ مؤسسة للتعليم الثانوي بمرحلتيه الإعدادية والعالية)، و٣٩ مدرسة للتعليم المهني و١٥٢ من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاعين العام والخاص؛ ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٠ عاماً ٨٣,٨ في المائة؛ في حين يبلغ هذا المعدل في صفوف المواطنين ممن تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً ٧٨,٥١ في المائة؛ ويبلغ معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي ١٩,٧ في المائة؛ ويبلغ صافي معدل الالتحاق بالمدرسة ٩١,٦ في المائة؛ وتصل نسبة الالتحاق بالمرحلة الإعدادية من التعليم الثانوي إلى ٦٢,٧ في المائة، في حين يبلغ معدل

الالتحاق بالمرحلة العليا من التعليم الثانوي ٣٦,٨ في المائة؛ ويمثل عدد الطلاب المسجلين بمؤسسات التعليم العالي ١ ٩٧٧ طالب لكل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن.

٤- الحق في الصحة

٣٠- قطاع الصحة العامة هو قطاع آخر من القطاعات التي تحظى بعناية خاصة من جانب الحكومة. والحق في الصحة مكفول بموجب الدستور والقانون المتعلق بالرعاية الصحية وسائر القوانين ذات الصلة السارية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وتحدد المادة ٢٥ من الدستور سياسة الحكومة وواجباتها في مجال تنمية قطاع الصحة العامة من أجل النهوض بمعايير الصحة. وما فتئت الحكومة تتخذ تدابير من أجل تعزيز فرص وصول جميع أفراد الشعب إلى خدمات الرعاية الصحية، وبخاصة السكان الذين يقيمون في المناطق الريفية النائية والفقراء. وقد أنشأت الحكومة شبكات لتقديم المساعدة إلى ضحايا الحرب، وبخاصة ضحايا حرب الهند الصينية، بمن فيهم المعوقون، وإلى الأشخاص الذين تأثروا بتفشي الأمراض، وركزت أيضاً على تقديم الإغاثة إلى منكوبي الكوارث الطبيعية. وما فتئت البنى الأساسية للرعاية الصحية تتوسع وتتحسن يوماً بعد يوم. فالبلد يعد اليوم أربعة مستشفيات مركزية وأربعة مستشفيات إقليمية وثلاثة مراكز للعلاج (مركز لعلاج أمراض العيون، ومركز لعلاج الأمراض الجلدية، ومركز وطني لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة) و١٦ مركزاً استشفائياً في المقاطعات و١٢٦ مركزاً استشفائياً في الأقاليم و٧٧٥ مركزاً للرعاية الصحية، منها ٧٤٢ مركزاً عاملاً، تغطي ٧٤٢ من مجموعات القرى التي تتألف من ٣ ٧٢٨ قرية. وإضافة إلى ذلك، وُفرت ٦٨٨ ٥ من اللوازم الصحية للقرى التي تقع بعيداً عن المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية. ونتيجة لذلك، تغطي خدمة الصحة العامة في الوقت الراهن ٩٨,٠ في المائة من القرى المنتشرة في شتى أصقاع البلد. وهناك ٩٠٧ ١٣ من المتطوعين العاملين في مجال تعزيز الخدمات الصحية في القرى، من بينهم ٧٨٠ ٢ امرأة، ويعد البلد أيضاً ٠٩٤ ٥ قابلة تقليدية و٥٠٤ من الممرضات العاملات في القرى و٧٩١ من المتخصصين في العلاج التقليدي. وعلى صعيد القرى، أنشئت لجان صحية تسهر على تنفيذ الأنشطة المضطلع بها محلياً في مجالي النظافة الصحية ومكافحة الأمراض.

٣١- واتخذت الحكومة تدابير فعالة لتعزيز صحة الأطفال بتنظيم حملات سنوية لتوفير التطعيم والتحصين مجاناً. وعينت الحكومة أيضاً فرقاً متنقلة لتوفير التطعيم والتحصين لسكان المناطق النائية الذين يقيمون بعيداً عن المستشفيات ولسائر أفراد السكان غير الواعين بمزايا التطعيم. وإضافة إلى ذلك، نُظمت حملات وطنية للتثقيف في مجالات الصحة ومكافحة الأمراض تناولت مسائل صحية شتى كمكافحة الأمراض السارية، واستخدام المياه النظيفة، والتصحاح وغيرها من المسائل المتعلقة بالنهوض بالرعاية الصحية. ونتيجة لهذه التدابير والحملات، ما فتئت معدلات الوفيات في صفوف الأمهات والأطفال تنخفض تدريجيا. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال من ٥٣٠ حالة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠٥ حالات في

عام ٢٠٠٥ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود جديد. وفي عام ٢٠٠٥، كان متوسط العمر المتوقع هو ٦١ سنة بالنسبة إلى مجموع السكان، و٦٣ سنة بالنسبة للنساء و٥٩ سنة بالنسبة للرجال، مقارنة بـ ٥٢ سنة للنساء و٥٠ سنة للرجال في عام ١٩٩٥.

٣٢- وتشير دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٠ حول معدل الوفيات في صفوف الأمهات إلى وجود فوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ففي المناطق الريفية ، بلغ معدل الوفيات النفاسية ٥٠٨ وفيات لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة، في حين بلغ هذا المعدل في المناطق الحضرية ١٧٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ حالة نفاسية . لذلك، أولت الحكومة عناية خاصة للأشخاص المقيمين في المناطق الريفية النائية لزيادة فرص حصولهم على خدمات الرعاية الصحية باعتماد استراتيجيات متعددة، وبخاصة الاستراتيجية المتعلقة بمساعدة الأمهات، وتوفير خدمات شاملة للأمهات والمواليد الجدد والحد من حالات سوء التغذية عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتغذية وخطة العمل الوطنية بشأن التغذية، للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، إضافة إلى الأنشطة الأخرى الرامية إلى النهوض بخدمات الرعاية الصحية.

٥- الحقوق الثقافية والحق في الإعلام

٣٣- تنتهج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سياسة واضحة في مجالي الثقافة والإعلام، وهي سياسة منصوص عليها في الدستور وفي القوانين المتصلة بالموضوع، مثل القانون المتعلق بوسائط الإعلام، والقانون المتعلق بالنشر، والقانون المتعلق بالتراث الوطني، والمرسوم الصادر عن رئيس الوزراء المتعلق بالفنانين الوطنيين، وغيرها من القوانين التي تهدف إلى النهوض بقطاعي الثقافة والإعلام. ويشكل هذا الإطار القانوني حجر الأساس لتحديد حقوق المواطنين وواجباتهم فيما يتعلق بإثراء الثقافة الوطنية وتلقي المعلومات ونشرها.

٣٤- وفي إطار السياسة المشار إليها أعلاه، يتمتع مواطنو لاو بالحق في الحصول على المعلومات على نحو أوسع نطاقاً. وقد ساعدت سياسة النهوض بوسائط الإعلام في زيادة عدد الصحف والمنشورات اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية الممولة من القطاعين الحكومي والخاص. ويقدر عدد الصحف التي تصدر حالياً بما يربو على ٨٠ صحيفة. وفي الوقت نفسه شُجعت وسائل الإعلام السمعية والبصرية وكذلك وسائط الإعلام الإلكتروني، كالإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وما فتئت تحظى بدعم من سلطات الحكومة من أجل تحقيق تنميتها المستمرة. ويغطي البث الإذاعي والتلفزيوني في الوقت الراهن ٨٠ في المائة و٦٠ في المائة على التوالي من مجموع مساحة البلد، ويتوقع أن يزداد نطاق التغطية مستقبلاً. وبحلول عام ٢٠١٥، يُتوقع أو يغطي البث الإذاعي والتلفزيوني ١٠٠ في المائة من مجموع أراضي البلد. ويوجد في البلد حالياً ٣٧ محطة إذاعية و٢٩ محطة تلفزيونية تشتغل على الصعيدين المركزي والمحلي. ويُبَثُّ في الوقت الراهن بعض برامج المحطات الإذاعية والتلفزيونية الوطنية بلغات غير اللغة الرسمية، كلغة الهمونغ ولغة الخمو. وإضافة إلى وسائط الإعلام العاملة في البلد، يمكن

لأفراد شعب جمهورية لاو بمختلف مجموعاته الإثنية الحصول على المعلومات من مصادر أجنبية كالمنشورات ومواقع الإنترنت وراديو أستراليا وراديو وتلفزيون كل من فييت نام والصين وتايلند، وRFI وVOA وBBC وCNN وCNBC وما إلى ذلك.

٣٥- ولضمان ممارسة الحق في المعلومات، أُنشئت مكتبات وقاعات للمطالعة في البلدات والقرى والمدارس؛ وتساعد المكتبات المتنقلة والرفوف والمركبات والزوارق المخصصة للمطالعة في تلقي المعلومات أيضاً.

٣٦- وفي إطار خطة التخفيف من وطأة الفقر، ركزت الحكومة على إحداث قرى ثقافية كخطوة أولى نحو إنشاء قرى إنمائية. ويوجد في الوقت الراهن أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ أسرة ثقافية وأكثر من ٥٨٠ قرية ثقافية و٣ مجموعات من القرى الثقافية، كما أُنشئ في مختلف أنحاء البلد ٣٥ مركزاً ثقافياً للأطفال.

٦- الحق في السكن اللائق

٣٧- ينص الدستور على هذا الحق في مادتيه ٢٨ و٤٠. وقد بذلت الحكومة جهوداً لتوفير السكن والأراضي للعاملين في الخدمة العامة، وذلك في حدود الاعتمادات المتاحة في ميزانية الدولة، وانتهجت سياسة ملائمة فيما يتعلق بتوفير السكن واعتمدت للغرض ما يلزم من قوانين ولوائح تنظيمية. وحكومة جمهورية لاو بصدد تنفيذ سياسية تهدف إلى إنشاء قرى ومجموعات قرى إنمائية وذلك بتخصيص الأراضي والغابات اللازمة للسكان المحليين من أجل استغلالها في الزراعة؛ وتوفير الأراضي والإقامة للفقراء في المناطق الريفية والجبلية والمناطق النائية وذلك بغية وضع حد لممارسة القطع والحرق ولزراعة الأفيون؛ فضلاً عن توفير البنى الأساسية اللازمة لهم. وتهدف سياسة الحكومة المتعلقة بإعادة التوطين في المناطق الجبلية والمناطق النائية إلى الحد من الفقر وتهيئة الظروف المؤاتية لكي يحصل السكان على وسائل عيشهم ويتمتعون بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة، كالتعليم والرعاية الصحية والنقل والاتصال وما إلى ذلك. وحصل الأشخاص الذين تأثروا بدرجة كبيرة من المشاريع الإنمائية الكبرى على تعويض ومساعدة مناسبين من أجل إعادة توطينهم وفقاً للوائح التنظيمية التي وضعتها الحكومة في هذا الصدد.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

١- الحق في المشاركة في الشؤون العامة

٣٨- ينص الدستور وقانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية على الحق في التصويت والترشح للانتخابات. ويتمتع جميع مواطني لاو البالغين من العمر ١٨ عاماً بالحق في التصويت دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل الإثني أو الدين أو المعتقد أو المركز الاجتماعي أو الإقامة أو المهنة، ويحق للذين بلغوا من العمر ٢١ عاماً الترشح لانتخابات

الجمعية الوطنية. وفي انتخابات الهيئة التشريعية السادسة للجمعية الوطنية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بلغت نسبة الإقبال على الانتخابات ما يزيد على ٩٩,٧٦ في المائة، وهو ما يدل على توافق الآراء الشعبي وثقة الشعب بالنظام الديمقراطي الشعبي ويعكس الخلفية والحقائق التاريخية للبلد، ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي بلغها. وفي ذلك دليل أيضاً على إعمال حق شعب لاو في أن يكون سيد بلده وحقوقه الديمقراطية في تقرير مصيره. ويؤدي جميع سكان لاو دوراً في تسيير البلد وإدارته عن طريق ممثليهم المنتخبين في الجمعية الوطنية، وبصفة خاصة يشارك السكان بنشاط في التخطيط الاجتماعي والاقتصادي، وسنّ القوانين ورسم سياسات الحكومة المتعلقة بالأنشطة الوطنية والدولية للبلد. وتضم الهيئة التشريعية السادسة للجمعية الوطنية ١١٥ عضواً، بمن فيهم ممثلون عن المجموعات الإثنية والنساء. وتُبثّ مداولات كل دورة من دورات الجمعية الوطنية على المحطات التلفزيونية والإذاعية، وقد استُحدث خط اتصال هاتفي مباشر للمواطنين لرفع الشكاوى والتعبير عن آرائهم وإبداء تعليقاتهم وتقديم التماسات طلباً للعدالة وإثارة مسائل تؤثر في حقوقهم ومصالحهم وتكون ناشئة عن نشاط السلطات وأدائها.

٣٩- وتواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إصلاحاتها في مجالي الحكم والإدارة العامة على جميع المستويات لتوفير الخدمات العامة بالكامل، وزيادة نطاق تغطية الخدمات عن طريق تحسين آلية الحكم بحيث تصبح أكثر فعالية وشفافية وإنصافاً وعُرضة للمساءلة. وفي الوقت الحالي تعكف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على دراسة مدى إمكانية واستصواب إنشاء محاكم إدارية ومجالس شعبية محلية لتمكين الشعب المتعدد الإثنيات في جميع أنحاء البلد من تشكيل هيئاته التمثيلية على جميع المستويات لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة.

٢- حق الفرد في الحياة وأمنه الشخصي وسلامته

٤٠- ينص الدستور والقوانين ذات الصلة، وبصفة خاصة قانون العقوبات، على حق المواطنين في الحياة. وتفرض عقوبة الإعدام كتدبير استثنائي للمعاقبة على الأفعال الإجرامية الأكثر خطورة.

٤١- وتحمي أحكام الدستور والقوانين وتراعي حقوق المواطنين في عدم انتهاك حرمة أجسادهم وشرفهم وبيوتهم، وحقهم في الأمن الشخصي.

٣- حظر التعذيب

٤٢- وفقاً للإطار القانوني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن التعذيب فعل غير مشروع. وتُعتبر أفعال التعذيب، والتدابير غير المشروعة وإساءة المعاملة فيما يتعلق بالمشتبَه بهم والسجناء أفعالاً إجرامية. ووفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، يُمنع على الموظفين استخدام القوة أو اتخاذ تدابير قسرية أو اللجوء إلى التهديد أو التعذيب أو أي تدابير أخرى غير مشروعة أثناء استجواب المتهمين أو المدعى عليهم أو أطراف أخرى تشارك في الإجراءات.

وينص القانون الجنائي بوضوح على أن هدف معاقبة المُذنب هو إعادة توعيته بضرورة تغيير سلوكه ليصبح مواطناً صالحاً، وليس التعذيب. وعلى هذا الأساس، فإن الهيئات المختصة تعمل في الوقت الحالي على تحسين مراكز الاحتجاز وإعادة التأهيل في ظل الظروف والحقائق الاقتصادية للبلد. ويُضطلع في الوقت نفسه بدراسات لإعداد مشروع قانون يتعلق بمراكز الاحتجاز. وقد تلقّى موظفو السجون تدريباً على المعايير الدولية الدنيا المتعلقة بإدارة السجون ومعاملة الجناة. وعلى مدى السنوات الماضية سُمح لبعض الوفود الأجانب ولممثلي المنظمات الدولية بزيارة مراكز الاحتجاز وإعادة التأهيل في فيينتيان وبعض المقاطعات.

٤- الحق في محاكمة عادلة

٤٣- تنتهج جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سياسة تهدف إلى بناء دولة قوامها سيادة القانون وإلى ضمان إجراء محاكمات عادلة. وقد اتخذت الهيئات المختصة تدابير مناسبة لكفالة الحق في المساواة بين المواطنين أمام القانون والمحاكم وفقاً للدستور والقوانين. ويَضمن النظام القضائي الحق في محاكمة عادلة وفقاً للقوانين ذات الصلة، ولا سيما قانون الإجراءات الجنائية وقانون الإجراءات المدنية. وتحظى رابطة لاو للمحامين بالدعم من أجل أن توفر المساعدة القانونية لضمان إجراء محاكمة عادلة.

٥- حرية الدين أو المعتقد

٤٤- يضمن الدستور والقوانين الحق في حرية الدين أو المعتقد. وتنص المادتان ٩ و٤٣ من الدستور على هذا الحق. وإضافة إلى ذلك فإن المرسوم رقم 92/PM المتعلق بإدارة الشؤون الدينية وحماية الأديان في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصادر عن رئيس الوزراء يحمي وينظم أنشطة المنظمات الدينية وأتباع الديانات في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. ويحق لجميع مواطني لاو الإيمان بأحد الأديان أو عدم الإيمان بأي منها.

٦- حرية الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات

٤٥- يضمن الدستور والقوانين ذات الصلة حرية الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات. وتنص المادة ٤٤ من الدستور على أن مواطني لاو يتمتعون بالحق والحرية في الكلام والتعبير والتجمع، ولهم الحق في تكوين الجمعيات والخروج في مظاهرات لا تتعارض مع القوانين. والقوانين والصكوك القانونية ذات الصلة التي تضمن هذه الحقوق والحريات تشمل القانون المتعلق بوسائط الإعلام، وقانون المطبوعات، والقانون المتعلق بالنقابات، ومرسوم رئيس الوزراء المتعلق بالجمعيات وما إلى ذلك. ويمثل انتهاك حرية الكلام والكتابة والتجمع وتكوين الجمعيات جريمة جنائية، ويُعاقَب مرتكبها بما يتناسب مع خطورة الجريمة. ولا يجوز أن تمس ممارسة هذه الحريات بحقوق وحريات الآخرين.

٧- الحق في رفع الشكاوى وتقديم الالتماسات واللجوء إلى العدالة

٤٦- اتخذت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدابير قانونية وإدارية لضمان حقوق السكان في تقديم الشكاوى والالتماسات واللجوء إلى العدالة فيما يتعلق بسلوك الموظفين الحكوميين. ويقع على كل من المنظمات الحكومية والموظفين الحكوميين والمواطنين واجب الامتثال للدستور والقوانين. وتحمي الدولة الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب التي لا يجوز المساس بها. ويمنع دستور لاو جميع أفعال الطغيان أو الأفعال الاستبدادية التي يمكن أن تنال من كرامة الأشخاص وسلامتهم البدنية وحياتهم ووجدانهم وممتلكاتهم. وتتاح لجميع الأشخاص الذين تُنتهك حرياتهم من جراء أفعال قامت بها الدولة فضلاً عن أطراف ثالثة إمكانية تقديم شكاوى والتماسات واللجوء إلى العدالة. ويشمل الإطار القانوني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي يضمن هذا الحق، قانون الإجراءات الجنائية، وقانون الإجراءات المدنية، والقانون المتعلق بمحاكم الشعب، والقانون المتعلق بالمكاتب الشعبية للنيابة العامة وقوانين محددة أخرى. ولتمكين السكان من ممارسة حقهم في تقديم الشكاوى والالتماسات على نحو فعال، اعتمدت الجمعية الوطنية في عام ٢٠٠٦ قانون معالجة الالتماسات وهو يجسد الحقوق والإجراءات التي تتيح لشعب لاو المتعدد الإثنيات تقديم شكاوى والتماسات إلى المسؤولين المعنيين. ويحمي هذا القانون مصالح الأفراد والكيانات الجماعية. وهذا تدبير تشريعي جديد في النظام القضائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يحدد نظماً مفصلة تهدف إلى تيسير وتوحيد إجراءات تقديم الطلبات من جانب الأفراد والمنظمات بحيث يمكن النظر في تلك الطلبات لإيجاد حل فعال من قِبل الهيئة المعنية. ووفقاً للقانون فإن هناك ثلاثة أنواع من الالتماسات وهي: الطلب (المقدَّم إلى السلطات الإدارية)، والدعوى (المقدَّمة إلى الجهاز القضائي)، والالتماس من أجل العدالة (المقدَّم إلى الجمعية الوطنية). ويُسهم هذا القانون الجديد الذي نال استحسان الجمهور في جعل مجتمع جمهورية لاو مجتمعاً يتسم بالمساواة والعدالة دون تمييز على أساس المركز الاجتماعي أو الجنس أو العمر أو العرق أو الجنسية أو الأصل الإثني أو الدين أو على أي أسس أخرى. وفي النظام القضائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فإن القضايا التي تقوم على أسباب واهية تُحلّ دون اللجوء إلى المحكمة بالرجوع إلى الأعراف والتقاليد، وبخاصة عن طريق وحدات الوساطة القروية المُنشأة في جميع أنحاء البلد. وتقوم وحدات الوساطة القروية بتسوية النزاعات والمخالفات البسيطة.

جيم - حقوق مجموعات معينة

١- حقوق المجموعات الإثنية

٤٧- تتبع حكومة لاو سياسة ثابتة لتعزيز التضامن والمساواة بين أبناء شعب لاو المتعدد الإثنيات. ولضمان خلو مجتمع لاو من التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني، فإن المادة ٨ من الدستور تنص على أن تنتهج الدولة سياسات لتعزيز الوحدة بين جميع المجموعات

الإثنية فيها وتحقيق المساواة فيما بينها؛ ولجميع المجموعات الإثنية الحق في حماية وصون وتعزيز الأعراف والثقافات الرفيعة لقبائلها وللبلد؛ وتُحظر جميع الأفعال التي تؤدي إلى الفصل والتمييز بين المجموعات الإثنية؛ وتتخذ الدولة كل التدابير الضرورية للنهوض والارتقاء تدريجياً بمستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع المجموعات الإثنية. وإن أفعالاً كزرع الشقاق بين المجموعات الإثنية والتمييز بينها ومنعها من المشاركة واستبعادها واختيار الأشخاص على أساس الأصل الإثني تعتبر جرائم جنائية (المادتان ٦٦ و١٧٦ من قانون العقوبات). وتعيش المجموعات الإثنية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في سلام ووئام وهي متساوية أمام القانون.

٤٨- ووجهت الحكومة اهتماماً كبيراً إلى التخفيف من حدة الفقر الذي تعاني منه كل مجموعة إثنية بهدف تحسين ظروف معيشة تلك المجموعات تدريجياً. وقد ركزت الحكومة في هذا المسعى على تنمية الموارد البشرية، ومحو الأمية بين أفراد المجموعات الإثنية في المناطق الريفية والنائية والجبلية، ونشر التقنيات الضرورية للزراعة وتربية الماشية، وإنتاج المحاصيل التجارية، وتشجيع المجموعات الإثنية على تغيير سبل عيشها القائمة على الطبيعة والعادات الضارة، وإنشاء قرى إنمائية ومجموعات القرى الإنمائية، وإنشاء صناديق دائرة للقرى، وبناء الطرقات في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق شبكات التعليم والرعاية الصحية لتشمل المناطق النائية، وتوفير مساكن دائمة وعمل مستدام لمزارعي "القطع والحرق"، وحل المشاكل المتعلقة بالحركات غير المنظمة وسبل المعيشة البدوية لبعض المجموعات الإثنية. وبغية إتاحة فرص أكبر للمجموعات الإثنية والفئات المهمشة من أجل حصولها على التعليم، وجهت الحكومة اهتمامها على سبيل المثال إلى التدابير المتعلقة بتعزيز حصول أفراد المجموعات الإثنية التي تعيش في المناطق النائية على التعليم، وذلك من خلال إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية للمجموعات الإثنية، ومدارس لليتامى في جميع المقاطعات.

٤٩- وتمثل عملية تحقيق المساواة فيما بين المجموعات الإثنية مهمة ترتبط بمهام ومسؤوليات جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، والمنظمات الجماهيرية والاجتماعية، بما في ذلك اتحاد لاو النسائي، واتحاد لاو للشباب، ونقابات عمال لاو، واتحاد المحاربين القدماء، وجمعية الصليب الأحمر في لاو. وتضم المؤسسات الأساسية المعنية بتعزيز وحماية حقوق المجموعات الإثنية اللجنة المعنية بشؤون المجموعات الإثنية التابعة للجمعية الوطنية، وجبهة لاو للبناء الوطني، والأكاديمية الوطنية للعلوم الاجتماعية.

٢- حقوق المرأة

٥٠- توجه حكومة لاو الاهتمام إلى تعزيز النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وهو ما تنص عليه المادة ٢٤ من الدستور وغيره من القوانين ذات الصلة، ولا سيما القانون المتعلق بالنهوض بالمرة وحمايتها، وقانون العقوبات، وقانون العمل، وقانون التعليم، والصكوك القانونية الأخرى للبلد. وقد وضعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاستراتيجية

الوطنية للنهوض بالمرأة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وتعكف بنشاط على تنفيذها بما يتلاءم مع الواقع الوطني. ويقوم البلد أيضاً بتنفيذ منهاج عمل بيجين بنشاط، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الخصوص ترمي السياسات الوطنية إلى إزالة العقبات التي تعترض تقدم المرأة. وقد شرعت الحكومة في إدراج القضايا الجنسانية في برامجها وخططها ومشاريعها الإنمائية. وعلى وجه الخصوص، تتاح للمرأة فرصة المشاركة إلى جانب الرجل في إجراء البحوث والدراسات التحليلية وتسوية القضايا في إطار عملية التخطيط الإنمائي الاجتماعي والاقتصادي.

٥١- وتضم المنظمات التي تضطلع بمهام ومسؤوليات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة، وزارة التعليم، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ولجنة لاو الوطنية للنهوض بالمرأة، واتحاد لاو للشباب واتحاد لاو النسائي وما إلى ذلك. وتعمل هذه المنظمات على المستويات المركزية والمحلية والشعبية. وأنشأ اتحاد لاو النسائي مركزاً للمعلومات ولتنمية الموارد المتعلقة بالجنسين في عام ١٩٩٧، كما أنشأ في عام ٢٠٠٤ مركزاً استشارياً للنساء والأطفال بهدف توفير خدمات استشارية للنساء والأطفال الذين يقعون ضحايا للاتجار بالبشر والعنف المترلي والاستغلال الجنسي. وقد قدم المركز الاستشاري منذ إنشائه خدمات استشارية إلى ٤٤١ شخصاً منهم ١٤٤ من ضحايا الاتجار العائدين من تايلند. وحتى اليوم، قدم المركز ١ ٥٦٣ خدمة استشارية بشكل مباشر أو عبر الخطوط الهاتفية شملت ٢٨٠ موضوعاً.

٥٢- وقد أحرزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً كبيراً في ضمان حقوق المرأة. ومن أصل ١١٥ عضواً في الهيئة التشريعية السادسة (الحالية) للجمعية الوطنية، هناك ٢٩ امرأة وهو ما يمثل نسبة ٣٣,٥ في المائة. واليوم يزداد عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في الحكومة. وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٣٥ امرأة في الخدمة المدنية وهو ما يمثل نسبة ٣٨,٩ في المائة؛ وتبلغ نسبة النساء في القطاع الاقتصادي ٥٤ في المائة. ويحق للمرأة الحصول على إجازة أمومة لمدة ثلاثة أشهر بأجر واستحقاقات أخرى. كما يحق لها أن تحتفظ باسمها إلى جانب اسم زوجها في سندات ملكية الأراضي وغيرها من الشهادات. وللمرأة الحق في الاحتفاظ بلقبها بعد الزواج، ولها الحق في الإرث وما إلى ذلك. وقد قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقريرها الجامع للتقريرين الوطنيين السادس والسابع بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعرضته أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في نهاية عام ٢٠٠٩. وتعكف اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة في الوقت الحالي على متابعة الملاحظات الختامية للجنة وتوصياتها.

٣- حقوق الطفل

٥٣- تولي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أهمية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال ومصالحهم. وقد اعتمدت الحكومة تدابير لتنفيذ مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل بالسعي جاهدة إلى ترجمتها إلى واقع عملي. وتتضمن المادة ٢٩ من الدستور أحكاماً تتفق مع اتفاقية

حقوق الطفل؛ وقد قامت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتحسين القوانين القائمة واعتمدت قوانين جديدة تتعلق بحقوق ومصالح الطفل، بما في ذلك قانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية وقانون التعليم، وقانون العمل وقانون النظافة والإصحاح والتوعية الصحية، والقانون المتعلق بجنسية لاو، وقانون الخدمة العسكرية، وقانون الميراث، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون العقود، وقانون النهوض بالمرأة وحمايتها، والأهم هو قانون حماية حقوق الأطفال ومصالحهم. وتتفق أحكام القوانين المشار إليها أعلاه مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل وتهدف إلى تنفيذها.

٥٤- ووجهت الحكومة اهتماماً إلى تعزيز الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وتحقيق التنمية الشاملة وحماية حقوق الأمهات والأطفال واستحقاقاتهم، من خلال إنشاء آلية تنسيق وطنية ستعمل بوصفها أمانة لدى الحكومة ويطلق عليها اسم اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال، وهي لجنة يرأسها النائب الدائم لرئيس الوزراء وتضم نواب وزراء وأصحاب المناصب المكافئة من جميع الوزارات والمنظمات ذات الصلة، يشغلون منصب نائب الرئيس أو يعملون بصفتهم أعضاء في اللجنة. ولدى اللجنة شبكات تنظيمية في جميع أنحاء البلد بدءاً من المستوى المركزي إلى المحلي تخضع لإشراف حكام المقاطعات أو نواب الحكام على مستوى المقاطعة، أو رؤساء الأقاليم أو نواب رؤساء الأقاليم على مستوى الإقليم. وإضافة إلى اللجنة الوطنية المشار إليها، تضم الوزارات والمؤسسات التي تضطلع بمهام ومسؤوليات تتعلق بتعزيز الرعاية الصحية وتطوير التعليم للأطفال وحماية حقوق الأطفال واستحقاقاتهم، وزارة الصحة العامة، ووزارة التربية، ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي، ووزارة العدل، ووزارة الأمن العام، وجبهة لاو للبناء الوطني، واتحاد لاو النسائي، واتحاد لاو للشباب، وجمعية المعوقين في لاو وما إلى ذلك. وتعمل هذه المنظمات على المستويين المركزي والمحلي في البلد.

٥٥- وقد حققت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدماً تدريجياً نحو ضمان حقوق الأطفال ومصالحهم. واعتمد البلد وشرع في تنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات تتعلق بالأطفال، مثل خطة العمل الوطنية المعنية بالأطفال، والبرنامج الوطني لمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسياً (٢٠٠٧-٢٠١١)، والاستراتيجية الوطنية للتغذية وما إلى ذلك. وأولت الحكومة أولوية عليا لرعاية صحة الأمهات والأطفال بجعل التطعيم والتحصين نواةً أساسية في عملية إدماج الرعاية الصحية الأساسية في أنشطة أخرى تتعلق بالأمهات والأطفال. وتنظم حملات وطنية سنوية للتطعيم والتحصين من أجل النساء والأطفال بحضور كبار القادة، بمن فيهم الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية وغيرهم من كبار المسؤولين. وقد أدرجت الأنشطة المضطلع بها لتعزيز وحماية الأطفال في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية التي تمكن الأطفال في جميع أنحاء البلد من ممارسة حقوقهم. وقد نفذت بفعالية تدابير إتاحة العلاج والفحص الطبي وتدابير أخرى ترمي إلى خفض معدلات وفيات الأطفال وزيادة التغذية مجاناً. وإضافةً إلى ذلك تركز الحكومة على تنمية الموارد البشرية كأولوية للتنمية الوطنية على المدنيين القصير والطويل، بجعل التعليم

النواة الرئيسية في هذه العملية. وقد ارتفع تدريجياً معدل التحاق الأطفال بالمدارس. وفي الوقت الحالي يتابع الأطفال المعوقون تحصيلهم الدراسي إلى جانب الأطفال غير المعوقين. ويعدّ البلد حالياً ٢٠ مدرسة داخلية للمجموعات الإثنية تضم ما مجموعه ٠٣٤ ٧ طفلاً. وإضافة إلى ذلك التحق ٥٦٩ ٤ طفلاً من ذوي الاحتياجات الخاصة بنظام التعليم العام.

٥٦- وتعكف الحكومة بنشاط على تنفيذ مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل عن طريق زيادة الاهتمام برعاية الأطفال وحمايتهم من المخاطر والاعتداءات والاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب التي تركتها الحروب كجزء من الحرب الهندية - الصينية، فضلاً عن مساعدتهم في الإجراءات القضائية. وقد أتاحت الحكومة الظروف والفرص لأطفال وشباب لاو المتعددي الإثنيات للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية داخل البلد وخارجه من أجل تبادل الآراء التي تتعلق بقضايا الأطفال والشباب وبحقوق الطفل.

٤- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٥٧- يوجد نحو ٠٠٠ ١٢٠ شخص ذي إعاقة يعيشون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وأكثرهم من ضحايا الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب. وقد قامت حكومة لاو بتعزيز وتهيئة الظروف للأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتمتعوا على قدم المساواة مع الآخرين بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتلقى الأشخاص ذوو الإعاقة مساعدة متزايدة من الدولة والمجتمع فيما يتعلق بظروف معيشتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعياً ومشاركتهم في المجتمع. وإضافة إلى ذلك، يتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بحقوقهم المنصوص عليها في القوانين، ولا سيما قانون العمل، وقانون التعليم وقوانين أخرى تتعلق بالرعاية الصحية وإعادة التأهيل البدني والعقلي والعمل اللائق.

٥٨- وصدقّت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠٠٩. وقد أعدّ القطاع المسؤول مشروع مرسوم يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ولا يزال المشروع في الوقت الحالي بانتظار أن تعتمده الحكومة. وتضم المنظمات التي تضطلع بمهام ومسؤوليات تتعلق بحماية وتُبذل جهود مكثفة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، واللجنة الوطنية المعنية بالمعوقين وما إلى ذلك. وتُبذل جهود مكثفة من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أنشطة جمعية المعوقين في لاو، وجمعية لاو للمكفوفين، ومركز إعادة تأهيل المعوقين، ومركز التدريب للمعوقين، ومركز التعليم الشامل إلخ.

رابعاً – الإنجازات والمعوقات والتحديات

ألف – الإنجازات

٥٩- على مدى ٣٠ عاماً مليئة بالإنجازات في مجالي توفير الحماية وتحقيق التنمية على المستوى الوطني، عاشت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في استقرار سياسي وسلام، وهما العاملان الهامان اللذان سيفضيان إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلد وحمايتها.

٦٠- وينص الدستور والقوانين على ضمان تمتع الشعب المتعدد الإثنيات بمختلف حقوقه الإنسانية وعلى تهيئة الظروف لذلك. وقد أُنشئت هيئات حكومية وهي تؤدي مهامها ومسؤولياتها بموجب القوانين. وإضافة إلى ذلك عملت منظمة التحالف السياسي أي جبهة لاو للبناء الوطني والمنظمات الجماهيرية على تعزيز دورها وواجباتها، بالاستناد إلى القوانين واللوائح الناظمة لأنشطتها، من أجل زيادة تحقيق التضامن بين أفراد الشعب المتعدد الإثنيات وتشجيع الجماهير وتعبئتها للمشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية بفعالية. وبفضل سياسة التجديد المبدئية في المجالين السياسي والاقتصادي، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالتعاون والاندماج على المستويين الإقليمي والدولي، فإن اقتصاد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ظل يحظى بمعدل نمو مستمر لا يقل عن ٦ في المائة سنوياً في المتوسط وذلك على مدى العقدين الماضيين.

٦١- واعتُمد ما يزيد على ٩٠ قانوناً وقانوناً معدلاً، وتغطي هذه القوانين قطاعات مختلفة وقد أسهم إنفاذها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويشكل التنفيذ الجاري للخطة الرئيسية المتعلقة بتعزيز سيادة القانون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التي أقرّتها الحكومة مؤخراً أساساً قوياً لتعزيز حقوق الشعب المتعدد الإثنيات في أن يكون سيد بلده.

٦٢- وقد نجحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تنفيذ برامج التطعيم والتحصين ومشاريع التربية الصحية في جميع أنحاء البلد. ونتيجة لذلك انخفضت معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية انخفاضاً كبيراً. وإضافة إلى ذلك أعلنت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رسمياً أنها بلد يخلو من شلل الأطفال.

٦٣- وسعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جاهدة إلى تطوير نظام التعليم الوطني كمّاً ونوعاً وهو ما أدى إلى زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية ومؤسسات التعليم العالي. وإضافة إلى ذلك ارتفع عدد مؤسسات التعليم الحكومية والخاصة.

٦٤- وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية طرف في كثير من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى التي تتعلق بحقوق الإنسان. ويقبل البلد وينفذ الالتزامات

والمسؤوليات المنصوص عليها في الاتفاقيات. ويتضح ذلك، ضمن جملة أمور، في نشر أحكام الاتفاقية وعمليات مراجعة القوانين المحلية لتحقيق امتثالها وصياغة وتقديم التقارير الوطنية.

٦٥- وتتعاون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعاوناً بناءً مع مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتزوده بالمعلومات المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان في البلد في عدة مجالات؛ وقد زارت البلد المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد في نهاية عام ٢٠٠٩. وعززت كثيراً هذه الزيارة الأولى من نوعها التي قام بها مقرر خاص للأمم المتحدة فهم الحقائق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد.

٦٦- واستفادت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من الحوارات الثنائية المتعلقة بحقوق الإنسان التي أجرتها مع أستراليا والسويد والاتحاد الأوروبي في إطار تبادل الدروس والتجارب في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

باء - المعوقات والتحديات

٦٧- إن الجزء الأكبر من أراضي البلد عبارة عن أراض جبلية. و٨٠ في المائة من مساحة البلد هي مناطق ريفية لم يتم استصلاحها بصورة مناسبة بعد. ويشكل ذلك عائقاً كبيراً أمام إنشاء هياكل أساسية ضرورية في الاقتصاد الوطني، ويخلق صعوبات أمام الجهود المبذولة لنشر سياسات الحكومة وخططها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية وقوانينها والتوعية بها وتحقيق فهمها. وإضافة إلى ذلك يقف هذا الواقع عائقاً أمام الجهود التي تبذلها الحكومة لضمان إتاحة الخدمات العامة للشعب المتعدد الإثنيات من أجل تعزيز وحماية حقوقه وتحسين سبل معيشته.

٦٨- وقد رزح البلد تحت نير الحكم الإقطاعي والأجنبي وعانى لفترات طويلة من هيمنة الاستعمار ثمّ من الحروب والنزاعات المسلحة الناجمة عن الغزوات الأجنبية وهو عامل أدى إلى تخلف البلد وفقره. وتشكل الآثار السلبية للحروب المدمرة والنزاعات المسلحة، ولا سيما الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب، العقبة الرئيسية التي تعترض التنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية وعملية تحسين مستويات معيشة الشعب في المناطق الريفية النائية. وتمثل الذخائر غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب السبب الرئيسي للخسائر في الأرواح وللأضرار التي لحقت بممتلكات أفراد الشعب، وقد أدت أيضاً إلى زيادة نسبة المعوقين بدرجة كبيرة بين السكان.

٦٩- ولا يزال الوعي بالقوانين والنظم وسياسات الحكومة وفهمها محدوداً في عداد كثير من المسؤولين والعاملين في الخدمة المدنية والموظفين على المستويين المركزي والمحلي وكذلك بين السكان في المناطق الجبلية والريفية بسبب عدم تحصيلهم العلمي العالي. كما أن القوانين

المحلية والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات القانونية الدولية للبلد لم تُنشر على نطاق واسع بما فيه الكفاية، بسبب محدودية الموارد المالية ضمن جملة صعوبات أخرى.

٧٠- ولا تزال المعتقدات والقوالب النمطية البالية القائمة في كثير من المناطق المحلية تمثل عقبات أمام السكان للحصول على الخدمات العامة والاستفادة منها، كالرعاية الصحية والتعليم والإعلام في عدة مجالات.

٧١- وقد أدى التأثير السلبي للعولمة إلى زيادة حركة المواطنين، إضافة إلى خلق فجوة اجتماعية واقتصادية بين الأثرياء والفقراء. وقد شكل هذا حجر عثرة أمام تمتع الناس الكامل بحقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك لا تزال الأمراض السارية والوبائية والآفات الاجتماعية، مثل الاتجار بالبشر وبالمخدرات، تمثل مشاكل يلزم حلها على نحو سريع وملائم.

٧٢- وقد أثر تغير المناخ والكوارث الطبيعية الدورية وما ينجم عنهما من آثار، مثل العواصف المدارية والفيضانات والجفاف، تأثيراً مباشراً في النمو في عدة قطاعات، ولا سيما قطاع الزراعة والحراجة. فقد أدت الفيضانات في عام ٢٠٠٨ وإعصار كيتسانا في عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، إلى تدني الإنتاج الغذائي إلى مستويات تقل عن تلك المحدّدة في الأهداف المرسومة في خطة التنمية الزراعية والحراجية وهو ما جعل الإنتاج غير كاف لتلبية احتياجات البلد من الأغذية.

خامساً - الأولويات الوطنية والالتزامات والاحتياجات من المساعدة التقنية

ألف - الأولويات الوطنية

٧٣- ستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جهودها لتحقيق أهداف تخفيف حدة الفقر في البلد من خلال المضي قدماً في تنفيذ الخطط والبرامج الاستراتيجية المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر، ولا سيما الاستراتيجية الوطنية للنمو والقضاء على الفقر والأهداف الإنمائية للألفية.

٧٤- وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الإصلاحات الجارية في مجالات الحكم والإدارة العامة والنظام القانوني للبلد وستعزز جهودها، وتزيد من تحسين قدراتها على تنفيذ القوانين المحلية بفعالية من أجل القيام تدريجياً ببناء دولة قوامها سيادة القانون، وتعزيز الحقوق الديمقراطية للشعب، وترسيخ ثقافة القانون واليقظة القانونية في البلد وحماية المصالح المشروعة للمواطنين، وتحويل مجتمع لاو إلى مجتمع حضاري يسوده الإنصاف والعدل. وإضافة إلى ذلك ستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تحسين نظم محاكمها ومكاتب مدعيها العامين بحيث تصبح هذه المؤسسات أكثر فعالية وقوة لخدمة الشعب.

٧٥- وستستمر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في تنفيذ البرنامج الوطني للرعاية الصحية لفائدة أفراد الشعب المتعدد الإثنيات، وفي السياسات والبرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض، بما في ذلك توفير اللقاح للنساء والأطفال من أجل خفض معدل الوفيات بصورة مستمرة وزيادة العمر المتوقع.

٧٦- وستمضي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدماً في تحسين نوعية التعليم وزيادة فرص نيل التعليم لشعب لاو المتعدد الإثنيات عن طريق التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية الوطنية للتعليم، وخطة العمل الوطنية المتعلقة بإتاحة التعليم للجميع، والخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بإصلاح نظام التعليم، وتخصيص نسبة ١٨ في المائة من ميزانية الدولة (على أساس قانون التعليم المعدل) للاستثمار في قطاع التعليم.

٧٧- وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إتاحة الفرص وتهيئة الظروف المواتية لاستحداث المهن والوظائف من أجل أفراد الشعب المتعدد الإثنيات في المناطق الحضرية والريفية النائية، بما في ذلك توفير دورات تدريبية مهنية وتوسيع نطاقها في مختلف المناطق في جميع أنحاء البلد، كما ستواصل تحسين وتطوير نظام الضمان الاجتماعي في القطاعين العام والخاص.

باء - الالتزامات

٧٨- ستنظر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في التوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وفي التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وفي الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية وما إلى ذلك.

٧٩- وستسعى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية جاهدة إلى إدراج أحكام الاتفاقيات التي هي طرف فيها في التشريعات الوطنية، وإلى تعزيز تنفيذ تلك الاتفاقيات في البلد على نحو أكثر فعالية.

٨٠- وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نشر المعلومات المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان بين المسؤولين والعاملين في الخدمة المدنية والموظفين على المستويين المركزي والمحلي وتعميمها على الجمهور عامة، بما في ذلك الشباب والأطفال.

٨١- وستتعاون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتدعمها، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، وستفي بالتزاماتها بإعداد التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وستتعاون مع الإجراءات الخاصة بتوجيه دعوات إلى المقررين الخاصين المعنيين بمسائل مواضيعية من أجل زيارة البلد عند الاقتضاء.

٨٢- وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تبادل الدروس والتجارب مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون وتقديم المساعدة التقنية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

جيم - الاحتياجات من المساعدة التقنية

٨٣- تأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يستمر المجتمع الدولي في تبادل التجارب وتقديم المساعدة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتنمية قدراتها الوطنية، بما في ذلك إتاحة الفرص لتنظيم دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة الأجل في مجال حقوق الإنسان من أجل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.